بسم الله الرحمن الرحيم

كلمــة

المملكــة الأردنيــة الهاشميــة

في الدورة الثانية والستين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

17-2018/9/21

فيينا- النمسا

بسم الله الرحمن الرحيم

السيـد الرئيـس

السيد المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

السيداتُ والسـادة الحضور الكرام

السلامُ عليكُمْ ورحمةُ اللهِ وبركاتِهْ،،،

يسعدُني بدايةً، بالأصالةِ عن نفسي ووفدِ المملكةِ الأردنيةِ الهاشمية أن أهنئكم بمناسبةِ انتخابكم رئيساً للدورة "الثانية والستين" للمؤتمرِ العام للوكالة الدوليةِ للطاقةِ الذرية واسمحوا لي أن اتقدم بالثناء الجزيل للوكالة على جهودها الرامية الى تحقيق الاهداف التنموية العالمية المستدامة من خلال الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية بما فيها الطاقة النووية.

السيد الرئيس:-

ان الاردن يعمل وبشكل متزامن على استكمال ما تحقق من إنجازات في تطوير برنامج الطاقة النووية بجميع مكوناته ومشاريعه وبنيته التحتية الذي يتضمن محطة الطاقة النووية واستكشاف وتعدين اليورانيوم والمفاعل النووي للبحوث والتدريب، وتطوير الموارد البشرية اضافة الى تطوير السلطة النووية الرقابية والتشريعات الخاصة بها. حيث تأتي هذه الجهود ضمن سياق ومضامين الاستراتيجية الوطنية الاردنية للطاقة (2007) في اطار سعي الاردن الى وضع الطاقة النووية في خارطة الطاقة المحلية، ولا يتنافى ذلك مع

قناعاتنا بان الطاقة المتجددة تشكل احد مكونات خليط الطاقة خلال العقد القادم.

وايمانا منا بأهمية تسخير الطاقة النووية في مواجهة التحديات المتمثلة بضمان امدادات موثوقة للطاقة وفي الحد من التأثيرات البيئية السلبية المصاحبة لاستخدام مصادر الطاقة التقليدية، فسنبقى منفتحين على الدوام على حقيقة ان الطاقة النووية تبقى الخيار الراسخ لتوليد الكهرباء.

واليوم، فإنّ المشروع المقترح لبناء محطة طاقة نووية إعتماداً على المفاعلات الصغيرة المدمجة (SMRs) يبدو أكثر ملائمة لمتطلبات سوق الطاقة الأردني ولتحقيق رؤيتنا فإننا نعمل الآن بمسارين متوازيين الأول فيما يخص المفاعل النووي الكبير المقرر إقامته في منطقة عمرة بقدرة 1000 ميغاواط، حيث نفذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مهمة خبراء لموقع عمرة الذي تم اختياره سابقاً للمحطة النووية. ومن الجدير بالذكر بأنه تم الانتهاء من الدراسات التالية المتعلقة بالبنية التحتية للمحطة النووية:

- دراسة شبكة الكهرباء
- دراسة سوق الكهرباء
- دراسات موقع المحطة النووية– المرحلة الأولى
- دراسة مياه التبريد

وأما المسار الثاني فيتعلق باستخدام المفاعلات الصغيرة المدمجة في الأردن على المدى الأقصر، فقد تم بحث خيار تطوير هذا النوع من المفاعلات مع أطراف دولية حيث تم توقيع العديد من مذكرات التفاهم والإتفاقيات لدراسة الجدوى الاقتصادية لهذه المفاعلات مع ابرز مزودي هذه

التكنولوجيا، وتنبع أهمية هذه التكنولوجيا بما تمتاز به من استخدامات متعددة كتوليد الكهرباء وتحلية المياه بالإضافة إلى التطبيقات الصناعية الأخرى، وقد بدأت الهيئة بدراسة لتقييم تكنولوجيا المفاعلات الصغيرة وفقاً لمنهجية الوكالة تم توضيحها من خلال ورشة عمل نظمتها الوكالة هدفت إلى توضيح هذه المنهجية وآلية تطبيقها في عملية اختيار التكنولوجيا الأنسب للأردن.

ونظرا لأهمية تكنولوجيا المفاعلات الصغيرة بالنسبة للأردن وللعديد من الدول الاعضاء في الوكالة، يدعو وفد بلادي الوكالة لتكثيف جهودها في إعداد البنية الأساسية التنظيمية لمواجهة تحديات ترخيص هذه المفاعلات وادخالها في الخدمة بفعالية وكفاءة.

كما ندعوا الوكالة للتنسيق مع الدول النووية المطورة للتكنولوجيا لإيجاد آليات لتسهيل تمويل المشاريع النووية وتمكين الدول التي تنوي تنفيذ مشاريع جديدة من الحصول على شروط تمويلية منافسة تمكنها من تنفيذ مشاريعها، كما نحث الوكالة على التنسيق مع المؤسسات التمويلية الدولية لإدخال مشاريع المحطات النووية ضمن المشاريع التي تعمل على تخفيض انبعاثات الكربون وبما يساهم في الحصول على شروط تمويلية تفضيلية لمشاريع المحطات النووية وخاصة في الدول النامية.

اما فيما يخص المفاعل النووي الأردني للبحوث والتدريب وبعد نجاح تدشينه في حرم جامعة العلوم والتكنولوجيا الاردنية في شهر كانون اول 2016 ودخوله الخدمة في عام 2017 ليكون نقطة ارتكاز رئيسة كمركز وطني

للبحوث والتكنولوجيا النووية لتأهيل وتدريب المهندسين والمختصين في مختلف مجالات العلوم والتقنيات النووية، إضافة الى استخدام المفاعل في انتاج النظائر الطبية المشعة، فقد تم الحصول على ترخيص من المؤسسة العامة للغذاء والدواء لاستخدام النظائر والمواد الصيدلانية المشعة التي سينتجها المفاعل البحثي في اقسام الطب النووي خلال الشهر القادم وصولا الى الاحلال التدريجي للنظائر المنتجة محليا بدل المستوردة وفقاً لخطة قصيرة الاجل، هذا وسيوضع المفاعل تحت تصرف الباحثين لإجراء البحوث العلمية التطبيقية من خلال تشغيل مختبر التحليل بالتنشيط النيوتروني لتقديم خدماته للقطاع الصناعي والبيئي والتعديني وغيرها من المجالات الحيوية، بالإضافة إلى الاستفادة منه في تدريب طلبة قسم الهندسة النووية في جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية.

السيد الرئيس:-

تكمن اهمية المركز الدولي لضوء السنكروترون للعلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط، والمعروف اختصارا باسم "سيسامي"، في تحفيز البحث العلمي في مجالات الصيدلة والعلوم الطبيعية وعلوم المواد والاثار وغيرها ، ولا يقتصر دوره على ذلك بل يتعدى الى تعزيز التعاون الاقليمي، وقد شهد المركز مرحلة جديدة من نوعها في مسار الباحثين العلميين ليس فقط على مستوى الدول الاعضاء في المركز الدولي "سيسامي"، بل على مستوى الدول المجاورة تمثلت بإجراء اولى تجارب خط الطيف النوعي للأشعة السينية، وهو اول خطوط سيسامي الاشعاعية الذي بدأ تشغيله في شهر

نوفمبر الماضي. كما تم استقبال 55 مشروعا علمياً من خلال الاعلان الرسمي لإجراء تجارب على أول خطي اشعاع، وهما الاشعة السينية والأشعة تحت الحمراء، وهو دليل آخر يبين أهمية ومصداقية سيسامي العلمية وقدرته على المنافسة الدولية. وستتم مواصلة العمل لبناء خطين جديدين هما خط علوم المواد وخط البلورات الجزيئية لإدخالهما في الخدمة خلال عامي 2019-2020.

ويسرني في هذا المقام الاشارة الى ان فريق بحث من مستخدمي المركز الدولي لضوء السنكروترون للعلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط بدأ في السابع عشر من تموز الماضي في اجراء اولى تجارب خط الطيف الوميضي للأشعة السينية (XAFS/XRF).

وفي منحى آخر يتعلق بالإنجازات التي تمّت في تنفيذ مشروع استخلاص اليورانيوم من الخام الأردني في منطقة وسط الأردن فقد تم إصدار التقرير الثالث لمصادر اليورانيوم وفق التبويب العالمي JORC ، كما تم الانتهاء من تصميم المحطة الريادية، والبدء بالأعمال الانشائية والالكترونية والأتمتة الصناعية، ويتوقع البدء بإدخال المحطة في الخدمة مع نهاية هذا العام، حيث سيتم استخدام البيانات الهندسية في استكمال دراسة الجدوى الاقتصادية والتصميم التفصيلي لمصنع اليورانيوم التجاري.

السيد الرئيس:-

ايمانا منا بأهمية السلامة والأمن النوويين كركيزتين اساسيتين في تطوير البرنامج النووي الأردني فقد تم تأسيس المركز الوطني للأمن النووي والاشعاعي الذي

سيعمل تحت مظلة هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن على بناء منظومة أمن وطنية شاملة تعمل على توحيد المرجعيات وتحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية بأمن المواد النووية والإشعاعية على المستوى الوطني.

أما من الناحية التنظيمية النووية، فقد خطت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن، الجهة التنظيمية والرقابية، خطوات واسعة من شأنها تعزيز دورها التنظيمي والرقابي بما يكفل حماية الانسان والبيئة والممتلكات من أية مخاطر يمكن أن تنجم عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية والأشعة المؤينة، حيث عملت الهيئة على منح رخصة تشغيل المفاعل النووي الأردني للبحوث والتدريب، والعمل جارٍ على مراجعة رخصة تشغيل منشاة معالجة النفايات المشعة التابعة للمفاعل البحثي بهدف تأمين الادارة الامنة للنفايات المشعة ذات المستويات المتوسطة والمنخفضة.

السيد الرئيس:-

لا يفوتني من على هذا المنبر ان أتقدم بالشكر للوكالة على دعمها المتواصل لبرنامج الطاقة النووية الاردني من خلالِ تنفيذِ المشاريعِ الوطنيةِ والإقليميةِ والأقاليميةِ التي تندرج تحت إطار برنامجِ التعاون التقني، التي من أبرزِها مشروع محطةِ الطاقةِ النوويةِ، واستخلاص اليورانيوم، وتعزيز البنية التنظيمية الاشعاعية والنووية، واستخدامات المفاعل النووي البحثي، اضافة إلى التطبيقات النووية في الطب والزراعة والمياه. حيث قامت الوكالة من خلال هذه المشاريع بتنفيذ عدة مهمات مراجعة خلصت الى تقديم الوكالة كبيت

للخبرة توصيات تساهم في تحقيق الامان النووي وفقا للمعايير الدولية، فقد تم هذا العام استقبال مهمة المتابعة للمراجعة الشاملة لامان المفاعل البحثي النووي الاردني (INSARR) اضافة الى مهمة المتابعة لخدمة استعراض تصميم مواقع والأحداث الخارجية (SEED) والتي هدفت الى تقييم موقع محطة الطاقة النووية في منطقة قصير عمرة.

السيد الرئيس:

اود التعبير عن امتناننا الكبير للدعم الفني الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطوير القطاع الصحي وخاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية الوطنية اللازمة لمكافحة مرض السرطان والذي امتد على مدى سنوات عدة اثمرت في تحقيق نتائج ملموسة توجت بالتبرع السخي الذي قدمته شركة الكتا (Elekta) لوزارة الصحة متمثلا بمسارع خطي لعلاج مرضى السرطان (LINAC) تقدر كلفته بمبلغ مليونين ونصف المليون يورو، تم تمويله من قبل الجهات المانحة ومن خلال برنامج الوكالة لمعالجة مرضى السرطان (PACT).

السيد الرئيس:-

يولي الأردن أهمية كبرى لنظام الضمانات ويعتبره عنصراً أساسياً في الجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية وذلك لقناعتنا الراسخة بمدى الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على السلم والأمن العالميين، وبالأخص على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والتي لا تزال تعاني من قصور في تطبيق القرارات المتعلقة بإخلائها من الأسلحة النووية. وبهذا الصدد، يكرر وفد بلادي دعواته لإنشاء منطقة في

الشرق الاوسط خالية من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل ويؤكد على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة، تحقيقاً لعالمية المعاهدة في المنطقة وتمهيداً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الاوسط، بما يسهم في إحلال السلم والأمن الدوليين

السيد الرئيس، السيدات والسادة الحضور:-

وفي الختام، لا يسعني الا ان اكرر شكري للوكالة الدولية للطاقة الذرية ودورها الجوهري على مستوى العالم في تحسين نوعية حياة الإنسان وتحقيق الإزدهار العالمي من خلال تسخير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، متمنياً لمؤتمركم كل التوفيق والنجاح.

والسلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاته ،،،،